الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 29-01-2013 العدد 1917

الرؤساء الثلاثة يحسمون مصير الخلوي

اقتراح صحناوي: تمديد فمناقصة وصولا إلى «نموذج جديد»

قدّم وزير الاتصالات نقولا صحناوي أخيراً عرضاً خاصاً عن رؤيته لمستقبل قطاع الخلويّ للرؤساء الثلاثة، تمهيداً لمرحلة ما بعد انتهاء عقد التشغيل الموقّع مع الشركتين المشغّلتين في أوّل شباط المقبل

كيف سيُقابل اقتراح نقولا صحناوي في مجلس الوزراء؟ (هيثم الموسوي)

حسن شقراني

يدرس مجلس الوزراء قريباً مشروع وزير الاتصالات نقولا صحناوي لإدارة قطاع الاتصالات الخلوية بعد انتهاء مفاعيل العقد الموقع مع الشركتين في بداية شباط المقبل. يقوم الاقتراح على تمديد العمل للشركتين فترة ثلاثة أشهر، على أن تُنظّم خلالها مناقصة جديدة يجري التعاقد بموجبها مع شركتين جديدتين لفترة خمس سنوات.

في المبدأ، كان من المفترض أن يُدرس المشروع في جلسة اليوم، وكان يُفترض إجراء المناقصة خلال فترة العام الماضية لعدم الوصول إلى آخر الطريق من دون حلول واضحة. لكنّ لدى الوزارة تصوّراً مختلفاً للعمل جرت صياغته خلال هذه الفترة.

فبحسب مصادر متابعة، أعدّ الوزير رؤية متكاملة عن كيفية إدارة القطاع يقوم على دمج شبكتي الاتصالات الخلوية لتكون منصة تكنولوجية واحدة، وأن تُمنح رخص لشركات خاصّة (MVNOs) تُقدّم خدمات التجزئة للمشتركين.

يقوم المشروع على إنشاء شركة تجارية، «LibanTelecom». تملك البنية التحتية، وتديرها شركة خاصّة عبر عقد. والقطاع بما هو شبكة اتصالات وبنى تحتية، يبقى مملوكاً من الدولة اللبنانية، مع إمكان أن يُطرح 3% من ملكيته للتداول العام في السوق المالية.

مصير القطاع هو برسم مجلس الوزراء الذي يُفترض أن يحسم في إطار نقاش شفاف يخرج من إطار المصالح الكثيرة التي تتهافت لحجز دور في المرحلة الانتقالية للقطاع الذي شهد طوال 20 عاماً أشكالاً متعدّدة من الاستغلال.

وأكثر دقّة، المصير يُحدّده رؤساء الجمهوريّة والحكومة ومجلس النواب. فهؤلاء حضروا أخيراً عرضاً خاصاً للرؤية المقترحة قدّمه الوزير صحناوي بحضور المستشار الخاص الذي أسهم في إعدادها، «Booz & Co». ووفقاً لمصادر متابعة لهذا الملف، فإنّ «تعليقاتهم كانت إيجابية».

برأي مناصري هذا الخيار، هو يحقق تماهياً أكبر بين المالك (الدولة اللبنانية) والمشغل (الشركات). فمصلحة المالك تظهر في المدى الطويل، فيما القطاع الخاص لا يملك محفزاً لتحسين جودة خدمته في المدى القصير.

> **بانتظار أن تستقر الحكومة بشأن مصير أحد أهم أصولها يجب إجراء جردة حساب مع الشركتين**
>
> **ما يهم المستهلكين حالياً الانتهاء من مخطط الجودة وخفض أسعار الاتصالات والإنترنت**

من هنا، فإنّ العقد على فترة خمس سنوات يُقرب المصالح بين الطرفين، والأهم يُجنّب البلاد الاحتكار في حال اللجوء إلى الخصخصة؛ والمنطق فيه قائم على تجارب في بلدان تعتمد على أكثر من طبقة إدارية مثل سنغافورة وأوستراليا.

في المبدأ، يُفترض أن تُعنى الهيئة الناظمة للاتصالات (TRA) بكبح جموح الشركات المشغّلة صوب الاحتكار، «لكن ذلك يكون في بلد يكون فيه الحق العام أقوى من الحق الخاص»، تُعلّق مصادر وزارية، مشيرة إلى تجربة شركتي «Libancell» و«Cellis» التي ساءت كثيراً وكبّدت الشعب اللبناني مئات ملايين الدولارات من دون رفّة جفن لدى السلطة.

تعرّض هذا الاقتراح الذي سُرّب أخيراً لانتقادات تقنية من جانب مؤسسات وشركات تروّج تقليدياً للخصخصة. فشركة «BMI» تحدّثت عن أن «النموذج الجديد» لا يأخذ في الاعتبار الخصخصة أو تشجيع المنافسة في السوق. برأيها، إنّ بقاء سيطرة الحكومة على القطاع يعني سيطرتها على الاستراتيجيات الأساسية في القطاع، بما فيها التغطية الجغرافية(!) والتحديث التكنولوجي، وهذا يعوق الشركات الخاصة عن تقديم الخدمات الجديدة.

لكن المعروف أنّ الشركات الخاصة المسيطرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الذي يضمّ الإنترنت أيضاً) لم تعمد إلى التطوير. حظي موقفها بدعم سياسي واضح، وخصوصاً في ما يتعلّق بمشروع الجيل الثالث الذي رفضته الشركات وبعض القوى السياسية من أساسه عندما قدّمه الوزير السابق شربل نحاس في عام 2011.

ترى «BMI»، كما غيرها من شركات ومؤسسات «السوق الحرّة»، أنّ عدم المضي في خيار الخصخصة هو بهدف استمرار تمتع الحكومة بإيرادات دسمة من القطاع؛ فقد بلغت إيرادات الشركتين المشغلتين لقطاع الخلوي 1,6 مليار دولار في عام 2011، حُوّل 1,4 مليار دولار منها إلى الخزينة ليُشكّل – مع إيرادات قطاع الاتصالات الأخرى – 40% من الإيرادات العامّة الإجمالية.

وإضافة إلى الانتقادات التقنية، هناك انتقادات سياسية أيضاً، عبّر عنها النائب غازي يوسف، الذي قال إن «وزارة الاتصالات هي محمية للتيار الوطني الحر (الذي ينتمي إليه الوزير صحناوي) ولحزب الله» وأن رؤية صحناوي للقطاع هي بهدف «السيطرة على كامل مفاصل قطاع الخلوي».

بانتظار أن تستقرّ الحكومة حول مصير أحد أهمّ الأصول التي تملكها، من المفترض أن تعمد الوزارة إلى جردة حساب مع الشركتين المشغلتين لرخصتي الخلوي حالياً، «Touch» و«Alfa»، بناءً على الشروط المنصوص عليها في العقد الموقع معهما، تحضيراً لشفافية أكبر في القطاع حين ينتقل ربما إلى وضعية جديدة.

فالوزير كان قد أكّد في مقابلة مع «الأخبار» أخيراً أنّه سيفرض على الشركتين عقوبات تتمثّل بحسم على إيرادات معينة مرتبطة بتشغيل القطاع. كذلك أوضح أنّ استقرار القطاع من منظور نوعية الخدمة التي يُقدّمها سيتحقّق في ربيع عام 2013.

وتشغّل رخصة «Mic1» شركة «Alfa» التابعة لشركة «أوراسكوم»، أما «Mic2» فتشغّلها «Touch» التابعة لشركة «زين».

ما يهمّ المستهلكين في هذه المرحلة مجموعة من التساؤلات التي جرى التطرّق إليها خلال المرحلة الماضية، على أنّها تحتاج علاجاً منها: أولاً، الانتهاء من مخطط تحسين الجودة (QoS) الذي يُفترض أن يرفع مستوى التخابر ونوعية الاتصال بالإنترنت الجوال على شبكتي الجيل الثاني والثالث، وخصوصاً أنّ الشبكة الأحدث، «3G»، تحتاج إلى تعزيز عدد الهوائيات وأجهزة التقوية. ثانياً، بعد وصول عدد المشتركين بخدمة الإنترنت الجوال (3G Data) إلى مستوى مرتفع – 32% تقريباً من مشتركي الخلوي يتمتعون بخدمة إنترنت – يجب إطلاق البحث في كيفية خفض أسعار كلفة العروض المقدّمة. وخفض أسعار الاتصالات عموماً

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"